

شرح مختصر الخرقى | كتاب البيوع (11-211) | معالي الشيخ د.عبدالكريم الخضير.

عبدالكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. هذا يقول نقا عن سبل السلام نقول كذلك يجوز بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاء اذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فانه لا يجوز - 00:00:06

الا ان بيع بأفضل منه جاز يعني بانكى للعدو يعني عندك سلاح سيف مثلا هذا السلاح يعني يمكن ان يباع بما هو انكى للعدو مثل رشاش ولا شيء يصل الى العدو من بعد - 00:00:28

وهو انكى هذا معنى كلامه يقول ما معنى هذه الجملة؟ فاني لم افهمها 00:00:55 هذا يقول كنت سالخ صفتاوي لابن عثيمين تقع في ثلاثة الاف وثلاث مئة وثلاث صفحات فقال لي احدهم هذا منهج خاطئ -

في التلخيص المم تسمع بقول العلماء المقلد ليس بعالم فاذا من الله عليك من فضله هل تفتي الناس بقول ابن عثيمين او بقول غيره بقولك لانك الان عالم ومفتى بالفعل - 00:02:40

آآ فلننقل ابن عبد البر الاجماع على ان المقلد ليس بعالما فما هي نصيحتك لي؟ تلخيص الكتب واختصارها ذكرنا في مناسبة مبادىء كثيرة انها من انفع وسائل التحصيل من انفع وسائل تحصيل العلم - 00:03:02

ولا يعني انك اذا لخصت لعالم من العلما او كتاب من الكتب انك تعتمد كل ما فيه يقول المناقشات التي تدور بين طلاب العلم يتولد عنها حسد وبغضه وبغاء فيما هي افضل طريقة للمناقشة تبعد عن هذه الامراض وتحقق المقصود؟ اذا كانت هذه المناقشات - 00:03:22

تؤول بالمناقش الى هذه الحقائق المرة فان هذا يدل على ان في القصد خلا لانه ليس المراد من هذه المناقشات والوصول الى الحق 00:03:58 انما هو الانتصار للنفس واذا وصل الامر الى هذا الحد فلا تناقش -

لأنه يكون من باب اعجب كل ذراء ذي رأيه وحينئذ عليك بخوبية نفسك. اطلب العلم ولا تناقش احد من سألك اجب وبين الناس من غير محاكمة ولا مناقشة يقول هل يستطيع طالب العلم ان يصبح كابن حجر - 00:04:23

في علم الرجال بحيث لو اختر او لو اختبر عرف الثقة من غيره قد يكون لا اعلم من ابن حجر قد يصل الى منزلة اعلى من ابن حجر وقد لا يدرك شيئا يذكر بالنسبة لابن حجر - 00:04:53

انما على حسب ما يكتب الله له تبعا لاخلاصه وحسن قصده وسلوكه المنهج الصحيح الموصى الى الغاية ان بعض الناس يطلب العلم 00:05:13 خمسين سنة وينتج بلا شيء ما في شيء يذكر -

ان ادركنا بعض الناس درسنا على المشايخ وهم معنا في السبعين والثمانين وسألنا عنهم وكانوا زملا للمشايخ وزملاء لشيوخهم وفي 00:05:35 النهاية لا شيء هؤلاء يكتفون من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة -

ونجد من من هو في مستوى احفادهم واسباطهم ادركوا علما كثيرا. كل هذا بسبب الخلل في وسيلة التحصيل والضعف في 00:05:56 مقومات التحصيل تجد بعض الناس يحرص على العلم لكن الحافظة لا تستعفه -

الفهم لا يسعفه او لا يسلك طريق تجده يتخطى كل يوم له طريقة وكل يوم قرأ فيه كتاب ويوم كذا يذهب الى الشيخ الفلانى هذا ما يمسك شيء هذا يضيع يضيع عمره بدون فائدة - 00:06:17

لابد ان يرسم منهج موصل الى الهدف على طريقة اهل العلم على الجادة المعروفة عندهم طيب ت يريد ان تكون مثل ابن حجر بعلم الرجال وش تسوى لازم تتخذ لك كتاب يكون محور لعملك - [00:06:34](#)

ول يكن التقريب مثلا تقريب ترجمة الرأي في سطر تأتي للتقريب ثم تضبط ما قاله ابن حجر ثم تنظر في اقوال اهل العلم من اصول التقريب كتعديب الكمال وتهذيب للحافظ الذهبي وتنظر في اقوال اهل العلم - [00:06:54](#)

هذا بعد معرفتك لقواعد الجرح والتعديل والمامك بعلم المصطلح على الطريقة التي مهدناها في مقدمة الالفية تأتي الى التقريب وتنظر ما قاله في فلان ثم تنظر ما قاله اهل العلم ولماذا خلص ابن حجر الى هذا القول - [00:07:21](#)

قد توافق اذا كنت عندك اساس متين تبني عليه وقد تختلف لا يلزم ان توافق بالحجر في كل شيء لكن يبقى انه لابد ان يكون بيديك كتاب مختصر تعمل عليه - [00:07:43](#)

قد يقول قائل مثلا لماذا لا يكون الكاشف للذهب تقول للتمرين التقريب افضل لان الكاشف ما يوصلك الى نتيجة بينة الكاشف ينتقي قول واحد من اقوال اهل العلم وخلاص لكن ابن الحجر يأتي بقول يرى انه اجتمعت فيه جميع الاقوال - [00:07:59](#)

فانت لو قال لك ابن حجر صدوق ونظرت في اقوال اهل العلم وجدت في الرواية عشرین قول خمسة قالوا ثقة وخمسة قالوا ضعيف وخمسة قالوا لا بأس به وخمسة قالوا - [00:08:26](#)

الى اخره تنظر لماذا وصل ابن حجر لهذه النتيجة ونكرر ونقول انه لا بد من علمك قبل كل شيء بقواعد الجرح والتعديل عند اهل العلم وضابط قواعد المصطلح ما تنتهي من التقريب الا وانت - [00:08:44](#)

عندك مخزون علمي في علم في الرجال يمشيك لكنه يحتاج الى وقت وكلنا مثل هذا في سائر العلوم على هذه الطريقة ت يريد فقيه سوي مثل هذه الطريقة محدث اسلك هذه الطريقة مفسر كذلك - [00:09:04](#)

ولا نطيل بها بمثل هذا لاننا وضمنا ابدينا فيه واعدنا فيه اشرطة كثيرة رواية الصحابي عن صحابي ماذا تسمى عند اهل المصطلح كما حصل بين عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر - [00:09:28](#)

اذا كانوا في سن واحدة فهي رواية الاقران اذا روى كل واحد منها عن الاخر فهو المدح اذا كان صحابي كبير يروي عن صغير فهي رواية الاكابر عن الاصغر اذا كان العكس فالعكس - [00:09:51](#)

اسئلة كثيرة لا تنتهي لكن نكمل الباب الذي بدأنا به قبل دروس اوقفنا على قوله ويبطل البيع اذا كان فيه شرطانا ولا يبطله شرط واحد يبطل البيع اذا كان فيه شرطانا - [00:10:15](#)

ولا يبطله شرط واحد مع انه جاء الخبر نهى عن بيع وشرط نهى عن بيع وشرط لكنه حديث ضعيف معارض بحديث جابر المتفق عليه وانه باع على النبي عليه الصلاة والسلام الجمل واشترط حملانه الى المدينة. فهذا بيع وشرط - [00:10:45](#)

ويبطل البيع اذا كان فيه شرطانا ومعوله معول هذا القول على حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المخرج في المسند والسنن ومنعنى كلام المنذر على المتن ثم شرح الخطابي وايضا كلام ابن القيم على الحديث لانه مشكل واختلف فيه اختلف كبير - [00:11:09](#)

فيقول المنذري عن عمرو بن شعيب قال حدثني ابي عن ابيه حتى ذكر عبد الله ابن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطانا في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك وآخرجه الترمذى والنمسائى وابن ماجة الكتاب يحل سلف وبيع ولا شرطانا في بيع - [00:11:39](#)

لا يحل سلف وبيع ولا شرطانا في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك وآخرجه الترمذى والنمسائى وابن ماجة الكتاب مختصر لسenn ابي داود. ثم قال وآخرجه الترمذى والنمسائى وابن ماجة وقال الترمذى حسن صحيح متفق عليه الاربعة معه - [00:11:56](#)

احمد فيكون رواه الخمسة وقال الترمذى حسن صحيح يقول المذري ويشبه ان يكون صحيحة لتصريحه فيه بذكر عبد الله بن عمرو ويكون مذهبة في الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب انما هو للشك في اسناده لجواز ان يكون الظاهر - [00:12:17](#) عائدا على محمد ابن عبد الله ابن عمر فاذا صرخ بذكر عبد الله ابن عمر انتفى ذلك والله عز وجل اعلم. نعرف الخلاف وسبب الخلاف

في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - 00:12:42

وهذا معلوم لدى أحد المتعلمين فلا تحتاج إلى اعادته الخطابي في معالم وكنا نقول السنن ونبهنا واحد منا وانتبهنا بكلام واحد من المشايخ ظبطها السنن والمعالم انما تكون للطريق والسنن هو الطريق - 00:12:59

صحيح ان كلمة غير مألوفة وتردد كثيرا على السنة اهل العلم بهذا الاسم معالم السنن لكن المعنى صحيح على على اللفظ الثاني قال الشيخ المقصود به الخطابي ومن اوائل الشرح ان لم يكن اول الشرح - 00:13:30

اما الحديث الاول وهو قوله لا يحل سلف وبيع فهو من نوع ما تقدم بيانه فيما مضى من نهيء عن بيعتين في بيعة وذلك مثل ان يقول ابيعك هذا العبد بخمسين دينارا - 00:13:56

على ان تسلفني الف درهم في متاع ابيعه منك الى اجل سلف وبيان مثل ان يقول ابيعك هذا العبد بخمسين دينارا على ان تسلفني الف درهم في متاع ابيعه منك الى اجل - 00:14:14

ذهب الى ان السلف المراد به القرض ولا السلام؟ السلام. السلام مو باوضح كلامه حلو صح ياشيخ ما هو باوضح في كلامه انه يريد القرض ما يريد السلام لانه لا يحل سلف وبيع - 00:14:40

نعم. يقول مثل ان يقول ابيعك هذا العبد بخمسين دينارا. على ان تسلفني الف درهم في متاع في متاع ابيعه منك الى اجل او يقول ابيعكه بهذا على ان تقرضني الف درهم - 00:15:03

فالسلف حمله على معنييه الذي هو السلم والقرض لأن السلف يطلق ويراد به السلم ويطلق ويراد به القرض ويكون معنى السلف القرض وذلك فاسد لانه انما يقرضه انما يقرضه على ان يحابيه في الثمن - 00:15:23

فيدخل الثمن في حد الجهةة ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا ما اقرضه الا ليشتري منه فيكون جر نافع واما ربح ما لم يضمن فهو ان بيعه سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها - 00:15:45

ولم يكن قبضها فهي من ظمان البائع الاول ليس من ظمانه فهذا لا يجوز بيعه حتى يقبضه فيكون من ظمانه يعني اذا ما استقر العقد قبل استقرار العقد في مدة الخيار مثلا - 00:16:05

السلعة من ضمان البائع ليس من ضمان المشتري وعلى هذا فلا يجوز للمشتري ان يبيعها قبل ان يستقر العقد وتكون السلعة من ظمانه. واما قوله ولا لا تبع ما ليس عندك فقد فسرناه قبل - 00:16:29

يعني كما جاء في حديث حكيم بن حزام ما ليس عندك واما قوله ولا شرطان في بيع وهذا المقصود عندنا ومحل اشكال كبير واختلفوا فيه لأن العمل جاري على جواز - 00:16:47

البيع المتضمن لشرطين لمصلحة المتعاقدين العمل جاري على هذا قال واما قوله ولا شرطان في بيع فانه بمنزلة بيعتين وهو ان يقول بعث هذا الثوب حالا بدينار ونسبيه بدينارين ويفترقان من غير - 00:17:07

التحديد هل هو حال ولا دين؟ بدينار او بدينارين شلون صار شرطاني ببيانها نعم فانه بمنزلة بيعتين وهو ان يقول بعثك هذا الثوب حالا بدينار ونسبيه بدينارين فهذا بيع تضمن شرطين يختلف المقصود منه باختلافهما وهو الثمن ويدخله الغرر والجهالة - 00:17:33

ويدخله الغرر والجهالة. كثير من من الشرح فسروا الشرطين في بيع بهذه الصورة. حالا بدينار ونسبيه بدينارين ويدخله الغرر والجهالة ولا فرق في مثل هذا بين شرط واحد وبين شرطين - 00:18:07

كيف يتصور شرط واحد في مثل هذه الصورة ولا فرق في مثل هذا بين شرط واحد وبين شرطين اللهم الا اذا كان نظره الى المال وهو دخول الغرر والجهالة فكما تمنع في شرطين تمنع في شرط واحد - 00:18:34

ولا فرق في مثل هذا بين شرط واحد وبين شرطين او شروط ذات عدد في مذاهب اكثر العلماء وفرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين فقال اذا اشترى منه ثوبا واشترط قصارته صح البيع - 00:19:03

لانه شرط واحد فانشرط عليه مع القصار الخياطة فسد البيع فسد البيع لانهما شرطان قال الشيخ المقصود به فالمؤلف ولا فرق بين ان يشترط عليه شيئا واحدا او شيئا لان العلة في ذلك كله واحدة - 00:19:22

وذلك لانه اذا قال بعثتك هذا الثوب بعشرة دراهم على ان ان تقصيره لي القصار والشيء ها ها ولا يظهر من التفصيل لان قبل الخياطة من القولون القصار القصار مع الخياطة - 00:19:50

من ضمن الخياطة ويمكن جعل الشرطين شرط واحد ما يحتاج يقول تقصيره اليك خطوة لي ويندرج في ذلك كل ما تتطلب الخياطة لانه ما يقول اه يعني هذا الثوب شريطة ان تقصيره لي - 00:20:21

وتخيطه وعليك الخيوط وعليك كذا كل ما تتطلب بالخير صارت عشرة شروط اذا فصلناها اللي يسحل الثياب جمعناه اذا قلنا القصار هو اللي يسحب الثياب كما قال بعضهم - 00:20:44

لكن كيف يغسل ؟ يغسل قبل الخياطة لانه مقتضى قوله على ان تقصيره لي احسن الله اليك بعض الثياب تحتاج الى غسل قبل الخيار اي نعم بعضها يحتاج وبعضها يشك في طهارته. لانها تصيب بنجاسة عند بعض. تقصير اذا غسلت فتفصل قبل الخيل - 00:21:05

ايه وبهذا يتضح المعنى. اي نعم وبهذا اتضح المعنى لان بعض انواع الاقمشة اذا جاءها الماء قصرت ها فتقصر بالغسل فتقصر بالغسل على كل حال الامر سهل لانه اذا قال بعثتك هذا الثوب بعشرة دراهم على ان تقصيره لي فان العشرة التي هي - 00:21:35

ان تقسموا على الثوب وعلى اجرة القصار فلا يدرى او فلا يدرى حينئذ كم حصة الثوب من حصة الاجارة واذا صار الثمن مجھولا بطل البيع وصار الثمن مجھولا بطل البيع وكذلك هذا في الشرطين والاكثر - 00:22:06

وكل عقد جمع تجارة واجارة فسيبله في الفساد هذا السبيل مثلا قصة جمل جابر كم قيمة الجمل وكم قيمة الاجرة نفس الشيء وكل عقد جمع تجارة واجارة فسيبله في فساد هذا السبيل - 00:22:29

وفي معناه ان ان يبتاع منه قفيز حنطة بعشرة دراهم على ان يطحنه او ان يشتري منه حمل حطب على ان ينقله الى منزله وما اشبه ذلك مما يجمع بيه وايجاره - 00:22:58

لكن اليس هذا الكلام هو موضوع قصة جمل جابر نعم نفس الشيء والشروط على دروب. لكن كيف يتصلون من قصة جمال جابر يقولون قضية عين تدخلها الاحتمالات قضية عين لا يقضى فيها على النصوص التي فيها العموم من الاقوال - 00:23:15

اما الافعال لا عموم لها والشروط على ظروف منها ما ينافق البيوع ويفسدتها ومنها ما لا يلائمها ولا يفسدتها منها ما ينافق البيوع ويفسدتها ومنها ما لا يلائمها ولا يفسدتها - 00:23:45

يعني منها ما يفسد العقد يبطل ويبطل العقد ومنها ما يبطل بنفسه ويفسد بنفسه والعقد صحيح ومنها ما لا يلائمها ولا يفسدتها وقد روي المسلمون عند شروطهم وثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال - 00:24:12

كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. فعلم ان بعض الشرط يصح وبعضها يبطل قال عليه الصلاة والسلام من باع عبدا وله مال فما له للبائع الا ان يشترطه مبتاع - 00:24:34

نص في جواز بيع وشرط فهذه الشروط قد اتبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد البيوع ولم يرى العقد يفسد بها فلعلت ان ان ليس كل شرط ان ليس كل شرط مبطلا للبيع ليس كل شرط مبطلا للبيع - 00:24:50

وجماع هذا الباب ان ينظر وكل شرط كان من مصلحة العقد او من مقتضاه فهو جائز من مصلحة العقد او من مقتضاه فهو جائز. طيب خياطة الثوب وقسарته التي حكم - 00:25:11

فساد الشرط ها شو لكن يلائمه ولا لا يلائمه في ملائمة ولا في مخالفة نعم ايه كانك تريد التفريق بين ان يكونقصد الخياطة وبين ان يكون القصد القماش فيكون القماش تابع للخياطة وفي الصورة الثانية الخياطة تابعة للقماش - 00:25:29

ما يظهر هناك فرق لانه ما دام يبيع فهو مثل الثاني بيع الاقمشة ومثل الثانية ولو قال انه خياط وجماع هذا الباب ان ينظر بكل شرط كان من من مصلحة العقد او مقتضاه فهو جائز مثل ان يبيعه على ان يرانه داره - 00:26:22

او يقيم له كفيلا بالثمن فهذا من مصلحة العقد والشرط فيه جائز فهذا من مصلحة العقد والشرط فيه جائز الوقت الحاضر وين لو افتري الثوب مم ربنا يكرمك يا رب - 00:26:43

فالعقد ايش صحيح ولا غير صحيح ما هو بظاهر كلامك يضيع الصوت ليه تنازع وارد يأكل ثوب قبل ان مستعجل قالوا والله ما ما

ينتهي الا يوم السبت قال انا بسافر يوم الجمعة - 00:27:16

ها تفريق الصفقة ما تجي هنا ان يجعل للقماش قيمة والخياطة اجرة المثل يقرأ النظام ايه لكن اجرة المثل ولابد من الاتفاق بينهم اذا ما اتفق ما صار شيء ولذلك قال ان الثمن مجهولة - 00:27:44

الخطاب اشار الى الثمن المنشور لكن هل مثل هذه الجهة لا تنظر مثل هذه الجهة نظر انت اذا اشتريت جملة عشرة كتب بالف ريال هل نقول ان ان هذا قيمته مجهولة وهذا قيمته مجهولة - 00:28:24

او انها مجهولة تؤول الى العلم نعم فالجهة في مثل هذا لا تنظر واما مقتضاه فهو مثل ان يبيعه عبدا على ان يحسن اليه يبيع عبد على ان يحسن اليه - 00:28:45

والا يكلفه من العمل ما لا يطيقه ما اشبه ذلك من الامور التي يجب عليه ان يفعلها ان هذه امور مطلوبة شرعا يجب على السيد ان يحسن الى رقيمه والا يكلفه ما لا يطيق - 00:29:09

هذا تصريح بما هو مجرد توضيح وكذلك لو قال له بعترك هذه الدار على ان تسكنها او تسكتها من شئت وتكريرها وتتصرف فيها بيعا وهبة يعني يذكر جميع الآثار المترتبة على صحة العقد - 00:29:30

ما لها قيمة اذ وجودها مثل عدمها وجود هذه الشروط مثل عدمها وكذلك لو قال بعترك هذه الدار على ان تسكتها وتسكتها من شئت وتكريرها لو قال على ان تسكتها - 00:29:56

فقط صار ينافي مقتضى العقد او قالت اسكنها من شئت تكريرها كذلك لكن اذا اورد جميع الاحتمالات التي يمكن ان ينتفع بها المشتري نقول هذا تصريح بما هو مجرد توضيح ولا ما له قيمة - 00:30:15

هذه الشروط وما اشتري الا ليتصرف فيها لكن لو اشترط عليه انا ابيعك هذه الدار على ان تزاول فيها على ان لا تزاول فيها ما حرم الله ها وهو مقتضى العرق بان يتصرف فيها كيما شاء - 00:30:36

لكن على مراد الله مشروط على ان يكون التصرف على مراد الله المقصود صحيح في هذا الفصل لكن هل يلزم المقصود اللي ذكره الشيخ يمكن يلاحظه بعض الناس يقول ان تسكتها لانه عنده دارين - 00:31:00

باع عليه واحد على ان تسكته ليكن جارا له هذا مقصود صحيح لكن هل مثل هذا ينافي مقتضى العقد الذي يقتضي التصرف التام التصرف التام في في المبيع من قبل المشتري - 00:31:35

ها المنافاة صاحية طيب مم واذا اذا غالب على ظنه انه يستعمله فيما حرم الله يمتنع من بيعه ولو ان يشترط عليه وبين يعود اليهم سواء كان بيع او ايجارة - 00:31:54

وكذا لو قال له بعترك هذه الدار ان تسكتها وتسكتها من شئت وتكريرها وتتصرف فيها بيعا وهبة وما اشبه ذلك مما له ان يفعله في ملكه فهذا شرط لا يقبح بالعقد لان وجوده ذكره له - 00:32:30

وعدموا سكتنا عنه في الحكم سواء لاثر لانها هي كلها من مقتضى العقد واما ما يفسد البيع من الشروط فهو كل شرط يدخل الثمن في حد الجهة او يوقع في العقد - 00:32:45

او في تسليم المبيع غررا او يمنع المشتري من اقتضاء حق الملك من المبيع واما ما يفسد البيع من الشروط فهو كل شرط يدخل الثمن في حج الجهة او يوقع في العقد او في تسليم المبيع غررا - 00:33:04

او يمنع المشتري من اقتضاء حق الملك من المبيع هذي كلها مؤثرة لكن الجهة والغرر منها ما يغتفر فكان يسير واما ما يمنع المشتري من ترتب الآثار على العقد - 00:33:26

ترتب الآثار تامة قد يمنعه من شيء مثل ما قيل على ان لا تزاول فيه ما حرم الله او لا تؤجره على فاسق او ما اشبه ذلك انه الان يقع الناس اصحاب الاملاك في حرج عظيم - 00:33:56

لا سيما في الحرمين يؤجرون طائف قد يزاولون فيها الشرك الاكبر وقد يجتمعون على الكيد للإسلام واهله هذا موجود لكن هل لصاحب الملك اذا اجر شخصا يستثمر ان يشترط عليه هذا الشرط - 00:34:15

له ذلك فاما ما يدخل الثمن في حد الجهة فهو يشتري منه سلعة ويشترط عليه نقلها الى بيته او صوبا ويشترط عليه خياتته في نحو ذلك من الامور على ما تقدم تقريره عنده وقلنا ان قصة جمل جابر - [00:34:41](#)

تدرج تحت ما قرر منعه تدرج تحت ما قرر منعه وكذلك اذا باعوا عبدا على الا خسارة عليه عبد على الا خسارة عليه ان يبيعه العبد بالف يقول المشتري والله غالى ما يجيب الا ثمن قال ابد خذوه وانت مرتاح مخسرك انا ادفع لك - [00:35:06](#)

الفرق واما ما يجلب الغرر فمثل ان يبيعه داره بالف درهم مثل ان يبيعه داره بالف درهم ويشترط فيه رضا الجيران او رضا زيد او عمرو يعني ويتم العقد قبل معرفة رضا الجيران او رضا زيد وعمرو - [00:35:34](#)

اما اذا تم رضاهم قبل تمام العقد هذا ما فيه اشكال ما يوقع في غرض لانه احتمال ان يكون بعد سنة يأتي واحد من الجيران قال الله لا يجزاك خير بلشتنا بهالجار السوء - [00:36:04](#)

هنا منب راضيين نسكن عندنا وبعدين الرضا وعدمه يتجدد لانهم قد يرظون في وقت ولا يرظون في وقت فاذا لم يتم العقد قبل ذلك فلا شك ان فيه غررا او رضا زيد او عمرو او يبيعه دابة على ان يسلما اليه بالري او باصبهان - [00:36:22](#)

فهذا غرر لا يدرى هل يسلم الحيوان الى وقت التسليم او هل يرظى الجيران ام لا او المكان الذي يشترط تسليمه فيه ام لا واما ما واما منع المشتري من مقتضى العقد - [00:36:45](#)

ما منع المشتري من مقتضى العقد فهو ان يبيعه جارية على الا يبيعها او سيارة على الا يبيعها او دار على الا يبيعها او لا يستخدمها باعجال على الا يطا - [00:37:02](#)

او لا يستخدمها او لا يطأها ونحو ذلك من الامور فهذه شروط تفسد البيع لان العقد يقتضي التملك واطلاق التصرف في الرقبة والمنفعة وهذه الشروط تقتضي الحجر الذي هو مناقض لوجب الملك فصار كأنه لم يبعه منه او لم يملكه اياه. يعني صار بيع جزئي - [00:37:21](#)

ما صار بيع كلي واما حديث جابر وقوله هو قوله واشترطت حملانه الى اهلي فسنقول في تحريره والتوفيق بينه وبين الحديث الاول ما يزول معه الخلاف على معاني ما قلناه ان شاء الله - [00:37:55](#)

منها ما يوافق عليه ومنها ما لا يوافق عليه كما تقدم اي عنده وقد لا يصح في بعض الصور عنده لان اذا اجتمع في العقد بيع وشرط ما صح العقد لان - [00:38:19](#)

الشرط هذا له جزء من الثمن جزء غير معلوم اذا قال بعتك بع لي بع هذا الثوب علي وخطه لي وما فصل الخياتة من قيمة القماش قال هذا يوقع في - [00:38:40](#)

قرار وجهالة فلا يصح عندهم مع انه قرروا الجهة متنافية الخياتة معلومة والقماش معلوم نعم لا لا يعني اكثر من شخص؟ لا لا لا شخص واحد اي بس ما يتم البيع ويتم تصرف البائع بالثمن والمشتري بالثمن حتى يتم الرضا هذا بيتم قبل - [00:39:03](#)

قبل تمام البيع نعم قابل ان يتم هذا يريد ان يتم البيئة قابل الرضا واما حديث جابر وقوله اشترطت حملانه الى اهلي فسنقول في تحريره والتوفيق بينه وبين الحديث الاول ما يزول معه الخلاف على ما قلناه ان شاء الله تعالى - [00:39:57](#)

وذلك انه قد اختلت الرواية فيه فروى شعبة عن الشعبي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعارة ظهر الجمل الى المدينة وحدثنيه ابراهيم بن عبيد الله القصار قال حدثنا محمد بن اسحاق بن خزيمة قال حدثنا يحيى بن محمد بن السكن قال حدثنا يحيى ابن كثير ابو - [00:40:19](#)

العنبري قال حدثنا شعبة عن مغيرة عن مقسم عن الشعبي عن جابر قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم جملا فافقرني ظهره الى المدينة قال الشيخ الافقار انما هو في كلام العرب اعارة الظهر للركوب فعل على هذا على انه لم يكن - [00:40:40](#)

عقد شرطا في نفس البيع يقول واشترطت في بعض الروايات اشترطت حملانه الى اهلي هذا نص روایة ابی داود عن جابر ابن عبد الله قال بعثه يعني بعيره من النبي صلى الله عليه وسلم - [00:40:59](#)

واشترطت حملانه الى اهلي اشترطت حملانه الى اهله او بعاريه شرط قد يقول قائل انه اتفق على الثمن قبل هذا الاشتراط وقية قبل

هذا الاشتراط فصار هذا الاشتراط قدر زائد على - 00:41:19

ما تضمنه العقد فكانه حمله اياه ارفاق لكن مثل هذا لا يتم بالاشتراط اشترطت حملانه يعني كانه قال اه بعتكه باوقية بالصورة الان الرسول عليه الصلاة والسلام اشتراه من ابو رقية - 00:41:53

على ان يستلمه في مكانه واشترط جابر حملانه الى اهله فهل لهذا الشرط وقع في الثمن او جزء من الثمن ها فالبائع على ثمن معلوم فاليبيع على ثمن معلوم اتوقع بعد البيع احسن - 00:42:26

ها بعد تمام البيع لكن الان لا هو الشرط الذي قرره هو مؤثر في جهالة الثمن ما يكون مع البيع لكن قصة جابر احسن الله اليكم لا يكون بعد تمام - 00:42:54

فيكون الشرط هنا بمعنى الطلب طلب منه ايه لكن لو قال لا يبيع جابر ولا ما يبيعها يقول واشترطت حملانه الى اهلي بقية الروايات ايه لكن كأنه قال هو لك يا رسول الله على ان تحملني عليه الى المدينة - 00:43:13

لأنه قالوا اشترطت على ابني فلا يتحمل ان تكون قيمة الجمل اقل من اوقية يعني ثلاثة درهم وحملانه بعشرة دراهم اذا قلنا ان لها وقع من في الثمن هل يختلف الثمن فيما لو سلمه اياه في المكان او سلمه في المدينة - 00:43:50

ها المقصود ان كلًا منها منتفع لو طلب جابر اجرة لايصاله للمدينة وهذا يحصل في بعض العقود يحصل في بعض العقود انك تريد ان تتخلص من شيء ولو ان تدفع مالا ثم يأتيك من يطلبك منه بمال - 00:44:49

تبיעوا سيارتك بالرياض ويصير المشتري من اهل بلدك يقول رجاء هذى اجرة وودها المكان لبلدنا وانت بحاجة الى من يحملك هل نقول ان هذا الجمل لو اشترط حملانه هو الرسول عليه الصلاة والسلام بحاجة الى من يوصله الى المدينة - 00:45:26

وش وش المقصود من هذا الكلام انه قد يكون الاجرة الحمل الى المدينة لا وقع لها في الثمن فلا تؤثر جهالة في القيمة وعلى كل حال ظاهر انه اشتراط بيع وشرط - 00:45:54

ووارد على ما قرره الخطابي وارد على ما قرره الخطابي قال الشيخ الافقار انما هو في كلام العرب اعارة الظهر للركوب فدل هذا على انه لم يكن عقد شرطا في نفس البيع وقد احتمل ان - 00:46:16

كون ذلك عدة منه اي وعدا له بالركوب والعقد اذا تجرد عن الشرط لم يظره ما يعقبه بعد ذلك من الامر ويشبه ان يكون اروا من رواه بلفظ الشرط لانه اذا وعده الافقار والاعارة كان ذلك منه امرا لا يشك - 00:46:35

او لا يشك الوفاء فيه فحل محل الشروط المذكورة والامور الواجبة التي لا خلف فيها فعبر عنه بشرط على هذا المعنى على ان قصة جابر اذا تأملت علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوفي فيها احكام البيوع - 00:46:55

على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوفي في احكام البيوع من القبض والتسليم وغيرهما وانما اراد ان ينفعه ويهب له فاتخذ بيع الجمل ذريعة الى ذلك ومن اجل ذلك جرى الامر فيه على المساهلة - 00:47:18

الا ترى انه قد دفع اليه الثمن الذي سماه ورد اليه الجمل تدل على صحة ذلك يدل على صحة ذلك قوله اتراني ما كستك لاخذ جملك وقد اختلف الناس من اشتري دابة فاشترط فيها حملانا للبائع فقال اصحاب الرأي البيع باطل واليه ذهب الشافعي وقال الاوزاعي واحمد بن حنبل - 00:47:34

واسحاق البيع جائز والشرط ثابت على ظاهر حديث جابر ابن عبد الله وفرق ما لك بن انس بين المكان القريب والبعيد فقال ان اشترط مكانا قريبا فهو جائز وان كان بعيدا فهو مكره - 00:47:58

كذلك مع انه ودنا بكلام ابن القيم وكذلك بمن قال في من باع لان هذه المسألة مهمة جدا يعني مسائل آآ يتغاطاها الناس بكل راحة وهي عند الكثير من الفقهاء ممنوعة - 00:48:14

بسبب هذا الحديث واختلاف العلماء في فهمه فلا مانع ان نسترسل بقراءة كلام الخطابي ثم نتبعه بكلام ابن القيم وكذلك من باع دارا على ان له سكتها مدة فقال ان كان ذلك نحو الشهر والشهرين جاز - 00:48:39

وان كان لمدة طويلة لم يجز قال الشيخ وقد بقي في هذا الباب قسم ثالث من الشروط وهو بيع الرقبة بشرط العتق بيع الرقبة بشرط

العتق وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابراهيم النخعي كل شرط في في بيع فان البيع يهدمه - [00:49:00](#)
اذا ان يكون عتاقه كل شرط في بيع فان البيع يهدم الا ان يكون عتاقه. والى هذا ذهب الشافعي في اظهر قوله وهو مذهبه الجديد
فقال اذا جاء الرجل النسمة واشترط على المشتري عتقها ان البيع جائز والشرط ثابت يعني لان الشر الشرع يتشفوف - [00:49:20](#)
الى العتق قال الشيخ قد بقي في هذا الباب قسم ثالث من الشروط وهو بيع الرقبة بشرط العتق. اختلف العلماء في ذلك فقال ابراهيم
النخعي كل شرط في بيع فان البيع يهدمه الا ان يكون عتاقه - [00:49:42](#)
والى هذا ذهب الشافعي في اظهر قوله ومذهبه الجديد فاذا قال فقال اذا باع الرجل النسمة واشترط على المشتري عتقها ان البيع
جائز والشرط ثابت يجوز الشرط لانه تم تمت الجملة الاولى - [00:50:02](#)
وقال في القديم البيع جائز والشرط باطل. ومذهب ابن ابي ليلى وابي ثور. وقال ابو حنيفة واصحابه البيع فاسد غير انه قالوا ان
اعتقه جاز ولزمه الثمن في قول ابي حنيفة دون القيمة - [00:50:20](#)
ولزمه الثمن في قول ابي حنيفة دون القيمة وقال صاحباه يلزم القيمة وهذا اقيس لزمه الثمن يعني ثمن المثل هم يعني يقوم واما
قيمة التي اتفق عليها وقال الشيخ وانما فرق بين العتق وبين غيره من الشروط وانما فرق بين العتق وبين غيره من الشروط
الخصوصية - [00:50:35](#)

بالعتق من الغلبة بالاصول السراء في ملك الغير الا ترى ان ملك المالك يمنع غيره من التصرف فيه ثم لا يمنع من التصرف في العتق
وهو اذا كان بينه وبين اخر عبد - [00:51:08](#)

فاعتق نصبيه منه اعتقد نصيبي شريكه عليهم وايضا فانه لا يجوز ان يبيع الرجل ملكه من ملكه فانه لا يجوز ان يبيع الرجل ملكه من
ملكه ثم جازت الكتابة لما تضمنت من العتق - [00:51:24](#)

فاذا كانت احكام العتق تجري على التخصيص لم ينكر ان تجري شروطه على هذا التخصيص ايضا كذلك وحديث النهي عن بيع
وشرط عام وخبر العتق خاص والعام ينبغي على الخاص. ويخرج عليه والله اعلم - [00:51:44](#)

وحدثني محمد ابن هاشم بن هشام قال حدثنا عبد الله بن فيروز الديلمي قال احدثنا محمد بن سليمان الزهري قال حدثنا عبد
الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها ابا حنيفة - [00:52:02](#)

وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسألت ابا حنيفة عن رجل باع بيعا وشرط شرعا ف قال البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى
فسألته فقال البيع جائز والشرط باطل - [00:52:17](#)

ثم اتيت ابن شبرمة فسألته فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت يا سبحان الله ثلاثة من الفقهاء العراقيين اختلفوا عليه في مسألة
واحدة فاتيت ابا حنيفة فأخبرته فقال ما ادرى ما قال حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع وشرط - [00:52:31](#)

البيع باطل والشرط باطل واتيت ابن ابي ليلى فأخبرته فقال ما ادرى ما قال الشاطبي يقرر ان للمجموع من الحكم ما يخالف فيه
الافراد فاذا فرقت جاز وادا جمعت لم يجز والعكس في مسائل - [00:52:53](#)

اذا فرقت ما جاز وادا جمعت جاهز فمثل الجمع بين الاخرين كل واحد منهم يجوز نكاحه ولكن مع المجتمعه لا يجوز هناك امور تجوز
مجتمعه ولا تجوز متفرقة. مثل ايش - [00:53:33](#)

ها تمام بين الامة ولدها لا يجوز التفريق بينهم وكذلك مثل ما قال الاخ بيع الحمل على سبيل الاستقلال والثمرة دون اصلها قبل ان
يبدو صلاحها لا يجوز الا مع اصلها - [00:53:56](#)

واتيت ابن ابي ليلى فأخبرته فقال ما ادرى ما قال حدثنا هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان اشتري بليرة فاعتقها - [00:54:30](#)

قال يعني اشترط الولاء لاهلها الشرط جاء البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن شبرم فأخبرته فقال ما ادرى ما قال حدثني مزعل
ابن كدام عن محارب ابن نزار عن جابر ابن عبد الله قال بعث النبي - [00:54:41](#)

وسلم ناقة او جملة وشرط لي حملانه الى المدينة. البيع جائز والشرط جائز فقهاء هم ادعية توقعون ولا يتخرصون ولا قال الشيخ هذه الاحاديث كلها متفقة على معاني ما قدمنا من البيان في ترتيب الشرائط - [00:54:57](#)

وما لخضناه من وجوهها في مواضعها فاما حديث بريطة فستتكلم عليه في موضعه من كتاب العتق فان ذلك المكان املك به وروايته من طريق ابن ابي ليلى هنا مختلفة والفاظه - [00:55:23](#)

والمنتجة وقد ذكره ابو داود على وجهه بكتاب العتق وسندين معناه هناك ونوطنه ان شاء الله تعالى نعود الى كلام ابن القيم يقول ابن القيم رحمة الله لما ذكر الحديث لا يحل سلف وبيع ولا شرطان للبيع ولا ربح ما لم يضمن - [00:55:41](#)

ولا بيع ما ليس عندك قال الشيخ شمس الدين رحمة الله هذا الحديث اصل من اصول المعاملات وهو نص في تحريم الحيل الربوية. وقد اشتمل على اربعة احكام الحكم الاول تحريم الشرطين في البيع - [00:56:11](#)

وقد اشكل على اكثر الفقهاء معناه من حيث ان الشرطين ان كانوا فاسدين فالواحد حرام فاي فائدة لذكر الشرطين وان كانوا صحيحين لم يحرما قال وقال ابن منذر قال احمد واسحاق فيمن اشتري ثوبا واشترط على البائع خياطته وقسарته او طعاما واشتري طحنه وحمله - [00:56:28](#)

انشرط احد هذه الاشياء فالبيع جائز وان شرط شرطين اشرط احد هذه الاشياء اشرط احد هذه الاشياء فالبيع جائز وانشرط شرطين فالبيع باطل يعني تمشيا مع النص وهذا فسره القاضي ابو يعلى وغيره عن احمد في تفسيره - [00:57:01](#)

وهذا فسره القاضي ابو يعلى وغيره عن احمد في تفسيره رواية ثانية حكاها الاثرم وهو يشتريها على الا يبيعها من احد ولا يطأها على الا يبيع من احد ولا ان يحمل على الشرط المنافي لمقتضى العقد - [00:57:27](#)

فسره بالشرطين الفاسدين وعن رواية ثالث حكى اسماعيل ابن سعيد الشلنجمي عنه هو ان يقول اذا بعتها فانا احق بها بالثمن يعني على الا تبع على غيري وان تخدمني سنة - [00:57:48](#)

يباع الجاري على ان تخدمه سنة ومضمون هذه الرواية ان الشرطين يتعلقان بالبائع فيبقى له في علقتان علقة قبل التسليم وهي الخدمة وعلقة بعد البيع وهي كونه احق بها فاما اشتراط الخدمة فيصح - [00:58:11](#)

وهو استثناء منفعة المباع مدة كاستثناء ركوب الدابة ونحوه وعليه ينزل قصة جمال جابر واما اشتراط كوني احق بالثمن فقال في رواية المروزمي هو في معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا شرطان في بيع - [00:58:31](#)
يعني لانه شرط ان يبيعه اياد وان يكون البيع بالثمن الاول فهو ما شرطان في بيع وروى عنه اسماعيل ابن سعيد جواز هذا البيع وتأوله بعض اصحاب على جوازهم مع فساد الشرط - [00:58:50](#)

وحمل رواية المروزمي المرومي ولا المروجي المرومي في الاول ايه مروازي ومرزو الرزمي مم وحمل رواية المروزمي على فساد الشرط وحده وتأويله بعيد ونص فاحمد يأبه قال اسماعيل بن سعيد ذكرت لاحمد حديث ابن مسعود انه قال ابنت امي زينب الثقافية جارية - [00:59:05](#)

وشرطت لها اني ان بعتها فهي لها بالثمن الذي ابعتها به. فذكرت ذلك لعمر فقال لا تقربها وآلا لا تقربها ولاحد فيها شرط قال احمد البيع جائز ولا تقربها لانه كان فيها شرط - [00:59:42](#)

واحد للمرأة ولم يقل عمر ذلك البيع انه فاسد يعني افسد اقول اجر العقد على ظاهره وجعل الشرط صحيح لانه واحد لكن لو كان شرطان من هذا النوع ما صح - [01:00:01](#)

فهذا يدل على تصحيح احمد الشرط من ثلاثة اوجه احدها انه قال لا تقربها ولو كان الشرط فاسدا لم يمنعهم قربانها الثاني انه علل ذلك بالشرط فدل على ان المانع من القضايان هو الشرط - [01:00:22](#)

وان وان وطأها وان وطأها يتضمن ابطال ذلك الشرط لانه قد تحمل فيما تمنع عودها اليها الثالث انه قال كان فيها شرط واحد للمرأة فذكر وحدة الشرط وهو فذكره وحدة الشرط يدل على انه صحيح عنده - [01:00:37](#)

لان النهي انما هو عن الشرطين وقد حكى عنه بعض اصحابنا رواية صريحة ان البيع جائز الشرط الصحيح ولهذا حمل القاضي منه

من الوطء على الكراهة لانه لا معنى لتجريمه عنده مع فساد الشرط - [01:01:08](#)
حمله ابن عقيل على الشبهة للاختلاف في صحة هذا العقد قال القاضي في مجرد كلام طويل قال القاضي في مجرد ظاهر وكلام [احمد انه متى شرط بالعقد شرطين بطل سواء كان صحيحين او فاسدين - 01:01:25](#)

لمصلحة العقد او لغير مصلحته اذا بظاهر الحديث وعملاً بعمومه واما اصحاب الشافعی وابی حنیفة فلم يفرقوا بين الشرط والشرطين وقالوا ببطل البيع بالشرط الواحد لنهی النبي صلی الله علیه وسلم عن بيع وشرط - [01:01:54](#)

وعرفنا ان هذه الروایة هذا حديث ضعیف بخلاف الشرطین فانه صحيح واما الشروط الصحیحة فلا تؤثر بالعقد وان کثرة وھؤلاء الغوا التقيید بالشرطین ورأوا انه لا اثر له اصلا وكل هذه الاقوال بعيدة عن مقصود الحديث - [01:02:12](#)

غير مراده منه فاما القول الاول وهو ان يشترط حمل الخطب وتکسیره خیاطة الثوب وقسارته ونحو ذلك فبعد فان اشتراط منفعة البائع في المبيع ان كان فاسداً فسد الشرط والشيطان - [01:02:36](#)

ان كان فاسداً فسد الشرط الواحد يعني هو الشرطین وان كان صحيحاً فاي فرق بين منفعة او منفعتین او منافع يعني من حيث من حيث النظر من حيث التقيید بحرفية الحديث والنصل فتغیر الامام احمد بين الشرط والشرطین ظاهر ولو كانوا صحیحین في الاصل وكل هذه الاقوال بعيدة عن مقصود الحقيقة المراده منه. فاما القول الاول وهو ان يشترط حمل الخطب وتکسیره خیاطة الثوب وقسارته مع ذلك فبعد - [01:03:17](#)

فان اشتراط منفعة البائع والمبيع ان كان فاسداً فسد الشرط والشيطان وان كان صحيحاً فاي فرق بين منفعة او منفعتین او منافع لا سيما والمصححون لهذا الشرط قالوا هو عقد - [01:03:47](#)

قد جمع بیعاً وایجاراً وھما معلومان لم يتضمن غرراً فكان صحیحین اذا اشتراطت على صاحب القماش ان يخيطه لك ومعلوم ان الخیاطة بثلاثین والقماش بسبعين وقال لك بمئة لا غرر ولا جهالة في مثل هذه الصورة - [01:04:04](#)

واذا كان كذلك فما الموجب لفساد الاجارة على منفعتین وصحتها في المنفعة؟ واي فرق بين ان يشترط على بائع الخطب حمله او حمله ونقله او حمله وتکسیره واما التفسیر الثاني وشيطان الفاسدان فاضعف واضعف - [01:04:33](#)

لان الشرط الواحد الفاسد منهی عنه ولا فائدة بالتقيید بشرطین في بيع وايضاً هذا کون الشروق کون الشروط المراده بالحديث الشروط الفاسدة يفرغ الحديث من محتواه. ويجعله مؤکداً لا مؤسساً - [01:04:51](#)

واما التفسیر الثاني وهو شيطان لفاسدان فاضعف واضعف لان الشرط الواحد فاسد منهی عنه فلا فائدة في التقيید بشرطین في بيع ويتضمن زيادة في اللفظ وبهاما او اهما لجواز الواحد - [01:05:17](#)

وهذا ممتنع على الشارع مثله لان لانه زيادة مخلة بالمعنى واما التفسیر الثالث واما التفسیر الثالث فهو ان يشترط انه ان باعها فهو احق بها بالثمن وان ذلك يتضمن شرطین لا يبيعها لغيره - [01:05:33](#)

اه وان تبيعه او ان يبيعها ايها بالثمن فكذلك ايضاً. فان كل واحد منها ان كان فاسداً فلا اثر للشرطین وان كان صحيحاً لم تفسد بانضمامه الى صحيح مثله کاشتراط الرهن والظمين واشتراط التأجيل والرهن ونحو ذلك - [01:05:55](#)

وان احمد في هذه المسألة ثلاث روايات احداها صحة البيع والشرط والثانية فسادهما والثالث صحة البيع وفساد الشرط ورضي الله عنه انما اعتمد في الصحة على اتفاق عمر ابن مسعود على ذلك - [01:06:17](#)

ولو كان هذا ولو كان هذا هو الشيطان في البيع لم يخالفه لقول احد على قاعدة مذهبة فانه اذا كان عنده في المسألة حديث صحيح لم يتركه لقول احد ويعجب من يخالفه من صاحب او غيره لقول الصحاوي والاقتداء بالصحاوى لا شك انه معتبر عند الامام احمد ولا يخرج عن - [01:06:37](#)

اقواهم في الجملة اذا خلت المسألة من نص مرفوع وقل مثل هذا في ابی بکر وعمر الذین امرنا بالاقتداء بهما في سائر مسائل الدين لكن فيما تخلو منه المسألة من نص مرفوع. اما اذا جاء نهر الله فقد بطل نهر ما قيل - [01:07:05](#)

فجاء حديث مرفوع لا نظر لكلام احد وقوله في في رواية المروزي وفي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم ليس فسيرا منه
صريحا بل تشبيه وقياس على معنى الحديث - [01:07:28](#)

ولو قدر انه تفسير فليس بمطابق لمقصود الحديث كما تقدم واما تفسير القاضي في المجرد فمن ابعد ما قيل في الحديث وافسده
فان فان شرط ما يقتضيه العقد او ما هو من مصلحته كالرهن والتأجيل والتضمين ونقد كذا جائز بلا خلاف. تعددت - [01:07:46](#)

او اتحدت فاذا تبين ضعف هذه الاقوال فالاولى تفسير كلام النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه البعض فتفسر كلامه بكلامه ونقف على
هذا لانه طويل ها الاسبوع الجاي ما في شي. السؤال الجاي اجازة. مباشرة اي نعم - [01:08:15](#)

الاسبوع القادم يسافر مع طلاب الاسبوع اللي بعده مباشر - [01:08:49](#)